

## على الخلاف

لامعايير واضحة تحكم آلية توزيع السقوف المالية للمستشفيات الخاصة في لبنان. تكشف المُعطيات وجود تفاوت كبير بين المخصصات المالية للمستشفيات من دون أي مُبرّر لهذه التفاوتات. غير السعي إلى إبقاء الصحة «رهينة الزبائنية السياسية». على حد تعبير الخبير في قضايا الصحة العامة، نيل الحسن. في السنوات الأربع الماضية، لم يخضع جدول الاسقف المالية لاي دراسة واضحة تأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على واقع هذه المُستشفيات، والتي تستدعي تالياً إعادة النظر في مخصصاتها المالية

## وزارة الصحة:

# مستشفيات بسمنة ومستشفيات بزيت



يبلغ السقف المالي للسرير في مستشفى «عين وزين» 73 مليون ليرة، مقابل 16 مليوناً في الجامعة الأميركية (هيلم الموسوي)

هذه السقوف لأية معايير علمية واضحة، لافتة إلى أن السقوف المالية التي وُضعت للمستشفيات الخاصة لعام 2017 هي نفسها التي وضعت العام الماضي أيام الوزير السابق وأبو فاعور.

مصادر الوزارة تقول إن عدد الأسرة لا يصلح كمعيار لتحديد السقف، «الأمر يتطلب البحث في حجم إقبال المرضى على مُستشفى دون آخر، وحجم الضغط الذي يتلقاه. لا يمكن دعم مُستشفى يملك 200 سرير ولا إقبال عليه أكثر من مستشفى يملك 50 سريراً ويشهد إقبالاً كثيفاً». هل هذا يعني أن معيار الإقبال والضغط هو المعتمد؟ هنا، تقول المصادر صراحة، إن المعايير غير موجودة، من دون أن تنفي وجود عامل المصالح السياسية والحزبية والطائفية الذي يلعب دوره في مسألة دعم مُستشفيات دون غيرها. وتضيف مصادر الوزير في هذا الصدد: «لقد أعدّ الوزير حاصباني آلية علمية تستند إلى معايير عدة لتحديد السقوف المالية للسنة المقبلة. وهذه الآلية ستترفع عن أي حسابات طائفية أو مناطقيّة».

ماذا عن المُستشفيات الحكومية وعن سقوفها المالية؟ بحسب دراسة «صحة المواطنين في خدمة الزبائنية السياسية» المُعدة من قبل الخبير في قضايا الصحة، نيل حسن، فإن أرقام موازنة عام 2012 تظهر أن قيمة الصرف على الاستشفاء بلغت 340 مليار ليرة، 82% منها للمستشفيات الخاصة و18% فقط للمستشفيات الحكومية.

كذلك، تقدّر المبالغ التي أنفقتها وزارة الصحة على الاستشفاء عام 2014 بنحو 420 مليار ليرة، 75% منها صرفت للمستشفيات الخاصة و25% فقط للمستشفيات الحكومية وتردّ مصادر وزارة الصحة على هذا الأمر بأن المستشفيات الحكومية تلقى الدعم من جهات أخرى أيضاً غير وزارة الصحة، كالهبات من الجهات المانحة وغيرها، فضلاً عن أن الوزارة «مجبرة على دعم المستشفيات التي تتلقى ضغطاً أكثر من غيرها، وهي في طبيعة الحال

### هديك فرفور

أكثر من عشرة مليارات ليرة لبنانية كان السقف المالي لمستشفى عين وزين في منطقة الشوف عام 2012، في مقابل ستة مليارات ليرة لمستشفى الجامعة الأميركية في بيروت. علماً أن الأول يضم 137 سريراً، فيما يضم الثاني 400 سرير. أكثر من ذلك، يبلغ السقف المالي للسرير الواحد في «عين وزين» نحو 73 مليون ليرة فيما يبلغ السقف المالي للسرير في مستشفى الجامعة الأميركية 16 مليون ليرة لبنانية، أي أكثر من أربعة أضعاف؛ ما يعني أن الحديث عن اعتماد عدد الأسرة كمعيار لتحديد السقف المالي غير صحيح. فهناك، مثلاً ثلاثة مستشفيات تمتلك العدد نفسه من الأسرة، ومع ذلك يختلف السقف المالي لكل منها. فبيما يبلغ السقف المالي لمستشفى السان جورج في الحدث (يضم نحو 50 سريراً) 700 مليون ليرة لبنانية، أي بقيمة

## لم يخضع توزيع السقوف المالية لأية معايير علمية واضحة

بقيمة 14 مليون ليرة لبنانية للسرير الواحد، يبلغ السقف المالي لمستشفى الحايك في المتن، الذي يضم العدد نفسه من الأسرة، 627 مليوناً و320 ألف ليرة لبنانية، أي 12 مليوناً و546 ألفاً و400 ليرة للسرير. أمّا مستشفى شاهين في طرابلس، الذي يضم 50 سريراً أيضاً، فقد بلغ السقف المالي له 550 مليون ليرة، أي 11 مليون ليرة للسرير الواحد.

وتوزع السقوف المالية وفق الجدول الذي نص عليه المرسوم رقم 7343 الصادر في 29 كانون الأول عام 2011 والذي نُشر في الجريدة الرسمية في 12 كانون الثاني عام 2012. وحتى عام 2016، بقي الجدول نفسه وبقيت المخصصات المالية للمستشفيات مُحددة على أساس هذا المرسوم. وبحسب مصادر مقربة من وزير الصحة غسان حاصباني، لم يسبق خلال الفترات الماضية أن خضعت

الصحة «تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الزبائنية السياسية من خلال دفع من الموازنة العامة ثمن الخدمات الصحية التي تقدمها مستشفيات ومراكز صحية تابعة للأحزاب وتقدم خدماتها باسم تلك الأحزاب أو المجموعات الطائفية التابعة لها».

الصحة تصرف ما يُقارب 4 مليارات ليرة لبنانية سنوياً من موازنتها على المستوصفات والمؤسسات الصحية. جزء كبير من هذه الأموال يذهب إلى مؤسسات ذات طابع سياسي أو ديني، بحسب الدراسة التي تخلص إلى القول إن وزارة

المستشفيات الخاصة، فيما يذهب حسن إلى القول في دراسته إن تعمد إهمال دعم المستشفيات الحكومية ما هو إلا دليل على «قرار إبقاء الصحة رهينة الزبائنية السياسية ومصالح أصحاب المستشفيات الخاصة». الجدير ذكره في هذا الصدد، أن وزارة

بيروت	عدد الأسرة	السقف المالي الإجمالي	السقف المالي/عدد الأسرة
مركز كليمنصو	100	50,000,000	500,000
نجار	53	100,000,000	1,886,792
بيروت نوفل	40	300,000,000	7,500,000
أوتيل ديو	430	3,400,000,000	7,906,976
بخعازي	50	500,000,000	10,000,000
رزق	160	1,650,000,000	10,312,500
بيروت التخصصي للعيون	20	300,000,000	15,000,000
الجامعة الأميركية	400	6,400,000,000	16,000,000
حداد لراهبات الوردية	50	1,000,000,000	20,000,000
القديس جورج جوس	210	5,100,000,000	24,285,714
اللبناني الجعيتاوي	150	4,200,000,000	28,000,000
المقاصد الخيرية	200	5,702,500,000	28,512,500

### تقرير

# الاعتداءات مستمرة على الليطاني: المرامل تعطّل

الـ (sms) التي جاء في مضمونها 'نحيطكم علماً بتعطّل مضخّتي المياه في نهر الليطاني، بسبب الرمال والأوساخ، ولا وقت محدد لحل هذه الأزمة، لأن إجراءات الصيانة معقدة، الأمر عيّن يتكرر كل صيف.

### أصحاب المرامل غير أبهين

هنا في أسفل الوادي، شمال بلدة الطيبة، تعبر مياه نهر الليطاني، في المكان الذي شيّدت فيه محطة حديثة، تتجمّع الرمال بكميات كبيرة، ويعمل عدد من العمال يومياً على إزالة ما تبيّن منها، وبعد أيام تعود المشكلة عيّنهم.

لوقف مسلسل غسل الرمال... أما أن الأوان لمنعهم من الاعتداء على البيئة وصحة المواطنين؟ يستنكر أحد هؤلاء الموظفين أن الأجهزة الأمنية استطاعت كشف المجموعات الإرهابية ولم تستطع معرفة أسماء مالكي المرامل؟، لافتاً إلى أن المياه التي يمكن ضخها بسبب هذا التلوث لا تكفي حاجة ربع المشتركين.

في الصيف الماضي، رفعت بلديات بنت جبيل ومرجعيون عن كاهلها عبء مطالبة الأهالي بإيصال مياه النهر القريب إلى منازلهم في شهر الجفاف، فأرسلت نعيها عبر رسائل

وعدم إمكانية ضخها إلى المنازل. وفي كل فترة يجد الموظفون العاملون في محطة ضخ المياه في بلدة الطيبة أنهم ملزّمون بوقف الضخ إلى حين تنظيف المياه وتنظيف مصافي 'مشروع الطيبة' من الأتربة والنفايات المختلفة، وبالتالي التوقف عن جرّ المياه إلى أكثر من 52 بلدة وقرية في الجنوب، كل ذلك بسبب الرمال والأتربة التي تتجمّع قرب محطة الضخ الرئيسية في نهر الليطاني.

قبل أسبوعين أعلنت حالة الطوارئ مجدداً في مشروع الطيبة، ووجه عدد من الموظفين نداءً إلى أصحاب الضمائر الحية، نناشدكم بالتدخل

المديرية العامة لأمن الدولة. هذا القرار الجديد، جاء بعد أن كلف مجلس الوزراء جهاز أمن الدولة بمتابعة الاعتداءات على نهر الليطاني بدلاً من قوى الأمن الداخلي، 'منعاً للتجاوزات غير القانونية التي كانت تحصل خلال السنوات الماضية، والتي لم تفلح القوى الأمنية المكلفة حينها بضبط المخالفين ومحاسبتهم بسبب التدخلات المعروفة'.

### تعطيل ضخ المياه

أكثر من 7 سنوات من الاعتداءات المستمرة لأصحاب المرامل، على مياه النهر، التي تؤدي إلى تلوث هذه المياه

فضول الاعتداءات المباشرة على الليطاني واللاف الأهالي المستضيد من مياهه مستمرة، رغم كل الإجراءات التي قرر مجلس الوزراء اتخاذها في سبيل تنظيف النهر ومعالجة المعتدين

### داني الامين

إضافة إلى مهامه الأساسية، عيّن المدعي العام البيئي والمحامي العام الاستثنائي في الطيبة، القاضي نديم الناشف، مستشاراً قضائياً لدى